- العرب والإسلام ومسائل الاستبداد

الحياة السبت, 24 أبريل 2010
*معتز بالله عبدالفتاح

العالم يوجد حوالى هل تعلم عزيزي القارئ أن من بين الدول الثلاثين الأقل حرية وديموقراطية في الثقافة السياسية التي تؤكد أن العشرين دولة عربية؟ وهو ما يرصده المتخصصون وتفسره دراسات معظم العرب. وهذا يعني ضمناً أن التيارين قضايا وحقوق المواطن السياسية لا تشكل أولوية عند ينجحا في خلق بيئة طاردة للاستبداد، بل حاضنة له. وهو ما العلماني والإسلامي في واقعنا العربي لم يستدعي شيئاً من التأمل.

مستبد... لكن» » إن العلاقة بين الدولة والمجتمع في الكثير من المجتمعات العربية تقوم على منطق أساس شرعية الضرورة، وليس والمقصود بهذه العبارة أن الكثير من النخب الحاكمة تربط وجودها على بطل الثورة، أو بطل الاستقلال أو نصير الفقراء شرعية الانتخاب الحر والنزيه. فالحاكم مستبد، نعم، لكنه يتدخل فيها الدين، ولنا في هتلر وعيدي أمين وبينوشيه وصدام وكلها كما يبدو حجج «علمانية» لا العلمانيين أمثلة من الواقع تؤكد أن العلمانية لم تكن كافية لدحض حسين وعشرات المستبدين العكس تغذت عليه وكانت رافداً مهماً له. كما يمكن أن يساهم الاتجار بالدين في الاستبداد، بل على أن الاستبداد، الاستبداد، فتاريخنا يحمل الكثير من المقولات والفتاوى والمواقف الفكرية التي تعتبر صيانة وجدنا بين الفقهاء والعلماء من وإن كان خطأ، لكنه ليس خطيئة، أي ليس من الكبائر وإنما من اللمم. بل ظل حاكم ظالم خير من ليلة بلا حاكم»، يقول: «حكم غشوم أفضل من فتنة تدوم،» و «ستون سنة في التي رفضت الخروج على الحاكم «ما أقام الصلاة بل هناك من بالغ في الاستدلال من بعض الأحاديث مثل هذه المقولات حين قالوها لكنه من السفه أن نظل نحكم فيكم». وقد نلتمس العذر لمنطق أصحاب الذي يدعم الاستقرار المصحوب بالاستبداد وكأننا أمام بديلين إما الفوضى حتى اليوم بمثل هذا المنطق اللاهوت استبداد مفضي إلى استقرار. إن هذا المنطق، سواء اتشح برداء الإسلام أو بعباءة الشاملة أو في التفكير لا بد أن الكنسي في القرون الوسطى أو باعتبارات علمانية بعيدة من الدين، يشكل طريقة تنتهي.

عقلية «مستبد الجهاد الأكبر أمام مثقفي ومفكري هذه المرحلة من تاريخنا هو في كيفية التخلص من أن ترسخ في أذهاننا حدود العلاقة ... لكن» سواء كانت المبررات دينية أو علمانية. وهو ما يقتضي ابتداء علاقة الدين بالمجال الخاص والمجال العام والمجال بين الدين، أي دين، والفرد والمجتمع والدولة؛ أي فهناك أولاً المجال الخاص الذي يمارس فيه الإنسان Jürgen Habermas. التشريعي على الترتيب وفقاً لـ تحفظ لهذا التفكير والاعتقاد والعبادة. وأي قراءة عاقلة للدين، أي دين بما في ذلك الإسلام، حريته في العام. ومن هنا ذهب بعض المجال قدسيته بحيث لا تتدخل فيه مؤسسات وعلماء الدين إلا بالتوجيه المرتد عن الإسلام، طالما أنه لا يبتغي علماء المسلمين مثل إبراهيم النخعي وسفيان الثوري إلى أن يستتاب أبداً؛ أي يظل جزءاً من المجتمع مع نصحه بأن يتوب وأن يعود بارتداده إثارة فتنة أو بلبلة الآخرين، دون أن يخضع مباشرة للحديث الشائع: «من بدل دينه فاقتلوه». ومن هنا فإن إلى أصل دينه من السيطرة هذا المجال الخاص لا يبدو متناقضاً مع الليبرالية التي تدعم حق الإنسان التام في الإسلام في على مجاله الخاص.

قراءة علمانية ترى أن الأصل أما المجال العام، ثانياً، فهو أكثر التباساً حيث تتنازعه عدة قراءات. فهناك دون أخرى، فلا ينبغي أن يضطر المسلم أن في المجال العام أنه مدني أي لا ينبغي أن يعكس ديانة من أن يضطر لأن يقسم قسماً لا يتفق مع عقيدته. والأمر يرى صليباً مثلاً في أحد الميادين العامة أو الالتباس. فهناك من يعود إلى تاريخ المسلمين الأوائل في بعض بالنسبة للتراث الإسلامي شديد مع احترام «مدنية» المجال العام بحكم أن غير المسلم كان عليه أن يرتدي ممارساتهم التي لا تتفق وأن عليه أن يوسع للمسلمين في الطرقات وألا يرفعوا أصوات كنائسهم بما يؤذي ملابس تميزه كما نُسب إلى العهدة العمرية الشهيرة. بيد أن هذه القراءة تتناقض مع نصوص وممارسات المسلمين ذي ديانة في أخرى فعلها المسلمون الأوائل على أساس احترام «مدنية» المجال العام واحترام حق كل الزواج والطلاق أن يدير شؤونه الشخصية على النحو الذي يتفق مع عقيدته مثل قواعد وطقوس كانت تعترف الدولة بحق الجميع أن والميراث. فالمسلمون وغير المسلمين كانوا أبناء حضارة واحدة حينما الاجتماعية والاقتصادية بل والسياسية (الفترة يعيشوا على أساس مواطنة مكتملة في الشؤون

الميلادي وحضارات المسلمين في الأندلس). فالجميع، بغض الطولونية في مصر خلال القرن التاسع يلتزمون بنفس المعايير الأخلاقية العامة في الحكم على الأشياء؛ فالحلال والحرام النظر عن الدين، كانوا العقيدة. أما كانا متسقين بغض النظر عن الديانة لأن المجال العام كان يستوعب الجميع بغض النظر عن الاختلافات العقيدية والشعائرية فكانت جزءاً من المجال الخاص لكل شخص.

دينياً باسم دينها والخطر الحقيقي يبدأ عندما تزعم أي طائفة حقاً لها في أن تشرع لمجتمع منقسم لبعض نصوصه غير عابئة بحقوق وحده، وهو المجال الثالث المشار إليه، وفي حدود تفسيرها الضيق أن يكون لهم مجالهم الخاص ومجالهم العام الأفراد من الديانات الأخرى أو من داخل الدين نفسه في قد تحول إلى أداة قمع، يتحكم من خلاله البعض في كافة المدني الذي يتحركون فيه. وهنا يكون الدين والسياسية والتشريعية أيضاً. ومن هنا تأتي أهمية الليبرالية، وليس العلمانية، المجالات الخاصة والعامة الاستبداد إنها تضع قيوداً على الاستبداد باسم الدين والاتجار به، كما ترفض أن يكون البديل عن حيث في مكانه اللائق به سواء باسم الدين، استبداداً بغيره. فالليبرالية متصالحة مع الدين تحترمه وتضعه من دون أن يسمح للسلطة بالتعسف على المستوى الفردي أو كإطار عام لحياة الناس في مجتمعهم تكن كلها ليبرالية، وإن كانت كلها تجعل الدين في استخدامه. أما العلمانية فقد شهدت ثلاث صيغ لم ومؤسساته ورجاله محور اهتمامها.

السوفياتية ومعها التركية وهي الصيغة (freedom against religion) «فهناك علمانية «الحرية ضد الدين ذاته خطر وأن التدين مؤشر تخلف. وهي الكمالية حيث ترى النخبة القابضة على الدولة أن الدين في حق الأفراد في أن يكون لهم مجالهم الخاص والعام الذي لا صيغة متراجعة تاريخياً لأنها بذاتها تتناقض مع استغلت اختصاصها التشريعي واحتكارها للعنف كي تقبض على هذين تتدخل فيه الدولة. فالدولة لا يمارس حقه الطبيعي في الاعتقاد والتدين والدولة ليست حامية لمثل هذا المجالين. فالفرد بهذا باعتبارها المنتهكة الأولى له الحق.

علمانية تخشى من أن وهي صيغة (freedom from religion) «وهناك، ثانياً، علمانية «الحرية من الدين أن تتدخل الدولة من آن لآخر كي تضمن الدين لا يمكن أن يظل بعيداً من المجال العام وبالتالي لا بد من مثل هذه السياسات هو دمج الجميع في بوتقة أن يلازم الدين مجاله الخاص. وعادة ما يكون هدف مصطلح تقني له سياساته في مجالات التعليم والإعلام العلمانية. ومصطلح الدمج في هذا المقام القانون الفرنسي بمنع ارتداء الفتيات والطلاب للرموز الدينية داخل المدارس والثقافة العامة. ومن هنا كان الحجاب وكذا حكم المحكمة الألمانية العليا بعدم دستورية أن ترتدي المدرسة أي زي ديني مثل العامة علمانية «الحرية من الدين» في المدارس العامة وكذا قرارات مماثلة في تركيا الحالية. وبطبيعة الحال، الحرية ضد الدين». فعلمانية «الحرية من » أقل استعداداً لانتهاك المجال الخاص للأفراد من علمانية العام لكنها ترى أن الليبرالية مهددة بخروج الدين عن سياقه الدين» لا تزال ملتزمة بالسياق الليبرالي العلاقة الإنسانية الربانية بين الفرد وخالقه الأصيل وهو تنظيم.

الليبرالي الأصيل كما هو في وهي النموذج (freedom of religion) «وهناك، ثالثاً، علمانية «حرية الدين تحترم الدولة المجالين الخاص والعام تماماً الصيغة البريطانية والأميركية والكندية والأسترالية حيث ديناً على حساب دين آخر ولا تسمح الدولة بأن يكره المجال العام بضابطين اثنين وهما ألا تحابي الدولة بالحرج من التعبير عن رموزه الدينية أو تبني دين من دون آخر. فالدولة تتدخل شخصاً على الشعور المجتمع بإجبارهم بالتشريع لحماية حقوق الأفراد ولا ترى أن عليها مسؤولية في دمج أبناء الديانات في على التخلي عن رموزهم ومعتقداتهم ولكنها تهدف إلى التعايش بينهم.

تتحرك فيه إذاً الليبرالية (وإن شئت سمها التسامح الثقافي) هي الإطار الفكري الذي ينبغي أن لكن» هي ماضي العرب اجتهاداتنا الفكرية سواء الدينية أو العلمانية، وإلا ستظل عقلية «مستبد وحاضرهم ومستقبلهم.

* مدير وحدة دراسات الإسلام والسياسة في جامعة ميشغان المركزية - الولايات المتحدة